استراتيجية التنمية المستدامة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

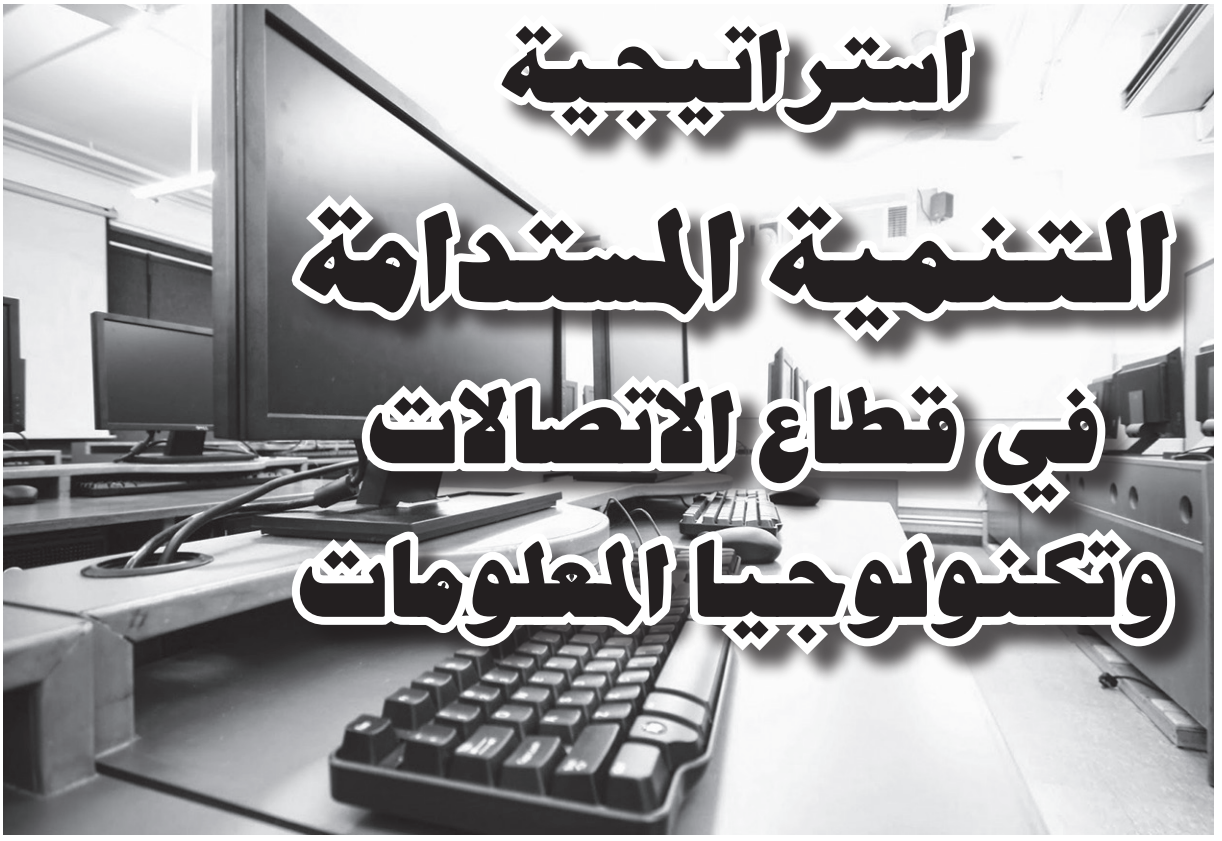

يعيش العالم اليوم ثـورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولم يعد بإمكان أي دولة إلا أن تتطلع إلى الإنجاز والتطوير، بهدف تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، وأن تحقق ذلك دون أن يكون هذا القطاع أحد ركائزها الأساسية.

وقد بدأت وزارة الاتصالات عملها لتطوير القطاع منذ عام ١٩٩٩ ، وكان من أهم محطات هذا التطوير: الخطة القومية للاتصالات عام ٢٠٠٠، واستراتيجية بناء مجتمع المعلومات عام ٢٠٠٣، واطلاق استراتيجية تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات من أجـل التصدير عـام ٢٠٠٦، ثم اطلاق الاستراتيجية القومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام ٢٠٠٧.وتسعى الوزارة جاهدة لتحقيق الاقتصاد الرقمي من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للجميع.

وتتمثل مهمتها في تمكين تطوير مجتمع قائم على المعرفة ، واقتصاد رقمي قوي يعتمد على النفاذ المنصف إلى المعرفة بأسعار معقولة، والحقوق الرقمية، وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية التنافسية والإبداعية.

وتركز الاستراتيجية وزارة الاتصالات والمعلومات نحو رؤية مصر للتنمية المستدامة لقطاع الاتصالات والمعلومات على ثلاثة أهداف رئيسية وهي التحول نحو مجتمع رقمي، وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتـصـالات، وتحويل مصر إلى مركز رقمي عالمي. ومن أجل تحقيق هذه الأهـداف، أبدت الـوزارة اهتماما بالغا بالبنية التحتية الأساسية، والبنية التحتية للمعلومات والمحتوى الرقمي، وتصميم الإلكترونيات وتصنيعها، وتنمية المجتمع، وبرامج ومبادرات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني والتوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى الإطار التشريعي والسياسات.

وقد تم وضع استراتيجية ٢٠٣٠ بحيث تستوعب المتغيرات السياسية والاقتصادية بمصر، بالإضافة إلى تطور قطاع الاتصالات دولياً وإقليمياً مما يؤثر بصورة مباشرة على خطط العمل المستقبلية، يضاف إلى ذلك أولويات التنمية المستدامة بمصر والانجازات والتحديات التي واجهت القطاع في العقد الماضي. وتساند استراتيجية ٢٠٣٠ المساهمة في تطور قطاع الاتصالات على الصعيدين الاقليمي والدولي. وسوف يتم الانتهاء قريبا من وضع اللمسات الأخيرة للاستراتيجية لنشرها على الموقع الالكتروني للوزارة.

تستهدف استراتيجية تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج

المحلي الإجمالي من ٣,٨ ٪ إلى ٨,٤ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وتوفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة. كذلك تستهدف

الاستراتيجية تمكين القطاع الخاص من تعزيز القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستثمار

الموقع الجغرافي الفريد للدولة وتوافر أيدي عاملة شابة لتعزيز مكانة مصر كمركز دولي للصناعات الرقمية.

وتشمل الاستراتيجية تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم لتنمية هذا القطاع ورفع مساهمته في

الاقتصاد القومي وزيادة تنافسيته محلياً ودولياً.

وتتضمن استراتيجية الحكومة أيضاً، اتخاذ تدابير هيكلية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. ويشمل هذا التوسّع في

البنية التحتية الأساسية لشبكات الألياف البصرية واللوجستية السحابية والكابلات البحرية. وتهدف الحكومة أيضاً

إلى دعم مبادرات الابتكار وريادة الأعمال وتشجيع الروابط بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجامعات.

وأخيراً، يجري إدخال أساليب مبتكرة جديدة لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام في تنفيذ المشروعات الكبرى.

ومن أجل العمل على تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سوف يتم إجراء العديد من الإصلاحات

التنظيمية، بالإضافة إلى توفير احتياجات البنية التحتية. ويتم حالياً تنفيذ عدد من المشروعات التي من شأنها تعزيز

مساهمة هذا القطاع الرائد في تحقيق معدلات النمو المنشودة وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة وتوفير

فرص العمل وزيادة مساهمة قطاع الخدمات.

وفي هذا النطاق أكد الرئيس التنفيذي لشركة فودافون العالمية فيتوريو ولاو أمام مؤتمر تكنولوجيا المعلومات في زيادة النمو الاقتصادي لغرفة التجارة الأمريكية المنعقد بالقاهرة في ٢٥ مارس ٢٠١٦ أن الاستثمارات في قطاع الاتصالات تعزز من زيادة تقديم العديد القطاعات الحيوية التي تحتاجها مصر، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والإنتاج الصناعي تدعيما لاستراتيجية التنمية المستدامة المصرية حتى عام ٢٠٣٠.

كما طرح الرؤية الاستثمارية التي تستهدف تحويل مصر إلي دولة رقمية يطلق عليها DGYPT من خلال عدد من المحاور كالتوسع في مجال الألياف الضوئية، وتعزيز الاستثمارات في مجال البنية الأساسية والكابلات التي تعد العمود الفقري لأي تطور ونمو في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أشار أيضا بأن مصر لديها كل مقومات التطور والنمو في قطاع الاتصالات حيث تعد سوقا واعدة لها. ووضح أن هناك تحولا من

المجتمع الرقمي إلي العالم الرقمي مما يستلزم زيادة عمل الشركات وتطورها، وأن التطور الملموس في قطاع الاتصالات يعزز من التحول إلي التكنولوجيا الخضراء صديقة البيئة والتي تقلل من معدلات التلوث وتسم في توفير الطاقة كما يتضح من فكرة المباني الذكية. ويتوقع دخول مصر عصر تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات بشكل سريع بسبب زيادة معدلات قطاع الاتصالات مما يؤهل مصر لتكون محور جذب استثمارية قوية في المنطقة في القريب العاجل.

وفي هذا الصدد يمكن إضافة أن انتشار الخدمات المالية من خلال نظام «موبايل بنكينج Mobile Banking» صار يعزز من وتيرة التوسع في خدمات الدفع الإلكترونية التي تعد مؤشرا علي نمو قطاع الاتصالات وأهميته في تعزيز قدرات الاقتصاد المصري، حيث أن البيانات الكافي لمستخدمي الإنترنت ارتفع من واحد جيجا شهريا إلي نحو ١٠ ميجا ويمثل ذلك مؤشرا جديدا يحفز علي التوسع في الاستثمارات المتعلقة بقطاع الاتصالات مما يسهم في زيادة قدرات الاقتصاد المصري في زيادة معدلات أداء كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية فيما يتصل بزيادة معدلات التشغيل والإنتاجية، أي أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يطرح حلولا لكثير من المشكلات التي تواجه عمليات التصنيع والخدمة وتقلل من التكلفة التي تسهم في زيادة الكفاءة والتنافسية لكل القطاعات المصرية في حقبة العولمة التي تسود العالم المعاصر حاليا.